

باب الأقالمة الأقالمة جائزة في البيع مثل الثمن الأولين
 شرطاً أو زينة أو كفاً فالشرط باطل ويؤثر مثل الثمن الأول في
 حق المتعاقدين مع جدي في حق غيره في قول أبي حنيفة وصل الثمن لا
 يمنع صحة الأقالمة وهناك المبيع يمنع منها فإن هلك بعض المبيع جازت
 الأقالمة في باقيه **باب المراجعة والتولية** للمراجعة نقل الملكة
 بالعقد الأول الثمن الأول في زيادة نفع والتولية نقل الملكة بالعقد الأول
 الثمن الأول من غير زيادة ولا نفع للمراجعة والتولية حتى يكون العوض
 مما أمثل ويجوز أن يضاف إلى الباقي الجرة القصار والقبض فـ
 الطار والفتن والجره خمر الطعام ويقول قاضي بلداً ولا يفتن التولية
 بل إذا كان أطلع الشئ على حياته في الميراث فهو لغيره عند أبي حنيفة
 إن شاء أحد جمع الثمن وإن شاء فسخ وإن أطلع على حياته في التولية
 استقطب من الثمن **وقال** أبو يوسف جحف فيها وقال محمد لا
 جحف فيها وله الخيار ومن اشتري شيئاً مما يفتل ويجوز له بيعه
 حتى يقبضه ويجوز بيع العاقب قبل القبض بزيادة حنيفة وإبي يوسف
وقال محمد بالخيار ومن اشتري مائة مائة أو موزة أو مائة
 فأقاله أو أقاله شراعه مائة أو موزة الميراث الشئ منه أن
 يبيعه ولا يملكه حتى يبيد الكيل والوزن والتصرف في الثمن قبل القبض

جائز

جائز ويجوز للثمن أن يزيد المبيع فالثمن ويجوز للمبيع أن يزيد
 في البيع ويجوز أن يحط من الثمن ويتعلق الاستحفاً بجميع الأوقات
 باع بغير حال ثم أجله أو معلوماً ماضياً أو غير ماضٍ إلا إذا أجله
 صاحبه صام فخطأ إلا أن العرض فإن تأجيله لا يخفى **باب الزوا**
 الزواجر في كل كيل أو موزة بيع جنسه متفاضلاً فالله الكيل
 على الجنس والوزن مع الجنس فإذا بيع الكيل أو الموزة جنسه مثلاً
 بمثل حال البيع فإن تفاضلاً لم يجز ولا يجوز بيع الكيل أو الموزة
 فيه الزوا إلا أمثلاً بمثل وإن تفاضلاً لم يجز فإذا عده الوصف الجنس
 ولعنوا بعضهم من الرجال المتفاضل والنساء وإذا أوجبوا المتفاضل
 والنساء وإذا أوجبوا لهما موعده الآخر حل المتفاضل وغيره النساء
 وكل شيء نصح رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم المتفاضل فيه
 كإلا فهو كليل البلاء وإن ترك الناس الكيل في مثل الخنطة والشعر
 والتم والميلو كل ما نصح على تحريم المتفاضل فيه وإنما فهو موزة البلاء
 مثل الذهب والفضة والمبرص عليه فهو محمول على عادات الناس في
 عقد التصرف ما وقع على حسن الأمان بغير عوضه في المجلس وما
 سواه وما فيه الزوا يعرضه التعيز ولا يتبر فيه المتفاضل ولا يجوز
 في الخنطة الذوق ولا التوق ويجوز بيع اللحم الحيوان عند أبي

Copyrighted material